

التقرير اليومي

2007/4/18

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

نظرة داخل لبنان

بقلم رافي بوشنيق؛ أوميديا؛ 2007/4/16

تقاوم حكومة السنيورة في لبنان ضغط المعارضة بقيادة نصر الله، بأقل قدر ممكن. وإذا ما تم تبرئة سوريا من مسؤولية إغتيال الحريري، فإن ذلك قد يؤدي الى سقوط الحكومة.

ولا تزال الآراء في الساحة السياسية اللبنانية منقسمة حول أهمية خطاب أمين عام حزب الله حسن نصر الله (8 نيسان)، خصوصاً بما يتعلق بأهداف حزب الله الحالية. فالرسالة الرئيسية كانت بأن فكرة الحرب الأهلية موضوعة على الرف، وأن التركيز سيكون الآن على حملة إيديولوجية للفوز بالتعاطف الشعبي، حتى لو كان ذلك يعني الإنتظار حتى إنتخابات 2009 البرلمانية. وبالرغم من لهجته المعتدلة ظاهرياً، فقد بدا تعبير نصر الله قتالياً، كما أشار لذلك رفضه الواضح والقاطع لحكمة دولية تحكم في جريمة قتل الحريري، رئيس الوزراء الأسبق الحريري ولأي طلبات وعروض تجاه المجتمع الدولي.

وقام الناطقون باسم تحالف 14 آذار (كتلة الإئتلاف الموالية للحكومة) بتقصي إشارات ونداءات تحدد خطاب نصر الله. ويستنتج وزير الإتصالات اللبناني، مروان حمادة، وهو أحد أبرز الوزراء في حكومة السنيورة، بأن تصريح أمين عام حزب الله قد بلغ حد الإعتراف بأن جهود المعارضة بإسقاط الحكومة الشرعية في بيروت كانت عبارة عن فشل ذريع. ويقول حمادة بأنه بما أن حكومة السنيورة كانت قد برهنت عن قدرتها على الصمود وبأنها تتمتع بالدعم في الساحة الدولية، فإن بإمكان رئيس الوزراء، إذا إختار ذلك، أن يقدم الآن قائمة من المرشحين للمناصب الوزارية للحلول مكان الممثلين الشيعة الذين كانوا قد إستقالوا مؤخراً من الحكومة.

وبالمقابل، كان وزير الشباب والرياضة، أحمد فنيقت، قد إنتقد بحدة نصر الله، مؤكداً أن حزب الله قد أظهر وجهه الحقيقي بالنسبة لعدد من القضايا اللبنانية الحساسة، وبأن هذا كان أمراً مساوياً لـ "إعادة إغتيال الحريري". كما كان ناطقون آخرون من المعسكر المعتدل قد أكدوا أن نصر الله قد فقد ذكاؤه وحذاقته، وبأن الخطاب كان يقصد رفع معنويات أتباعه.

أما المعارضة اللبنانية، فقد دافعت عن تصريح نصر الله وتقوم بتغذية آمال الأكثرية في لبنان بأنها ستقرر المسألة بأسلوب ديمقراطي وبأنها ستقوم بإستبدال الخريطة السياسية الداخلية، في حين ترفع وتعزز الكرامة الوطنية "بطريقة تمنع تحول لبنان الى أداة أميركية". أما في هذه الأثناء، فالإهتمام البارز كان متصلاً بإعلان لـ "علي حسن خليل"، نائب في البرلمان وعضو في كتلة رئيس المجلس النيابي نبيه بري، بأن بري

كان مستعداً للعودة الى طاولة المفاوضات مع تحالف 14 آذار في أي وقت. وخلال الأشهر القليلة الماضية، إعتبر بري بري حليف نصر الله الأقر، حتى أنه مثل حزب الله في مفاوضات الهدنة مع إسرائيل.

هروب دمشق المرجح من المسؤولية

ومع ذلك، يبدو أن الجدل العنيف الذي يحيط بخطاب نصر الله هو النذير الأول لمسار أحداث، مع احتمال أن ينتج عن ذلك خضعة داخلية كبرى في لبنان، مع ما تقدم من قضية تأسيس محكمة دولية للتعامل مع جريمة إغتيال الحريري.

وكان رئيس الوزراء فؤاد السنيورة قد بعث برسالة خاصة مستعجلة الى امين عام الأمم المتحدة بان كي مون (10 نيسان)، تضمنت طلباً موقعاً من قبل 70 نائباً في البرلمان تدعو الى تفعيل الإجراءات الدولية الضرورية لوضع قتلة رفيق الحريري أمام المحكمة. ويبدو، بحسب الظاهر، أن الحكومة اللبنانية مستعدة للمضي مسافات طويلة بهذه المسألة حتى الى مرحلة المطالبة بتأسيس محكمة على أساس قرار خاص من قبل مجلس الأمن الدولي بالتطابق مع الفصل السابع من مرسوم الأمم المتحدة، الذي يتيح استخدام القوة في هذه المسألة.

ويؤكد الإعلام اللبناني بأن الشخصيات البارزة في التحالف المناهض لسوريا في لبنان على عجلة من أمرهم لإنهاء الإجراءات قبل نهاية ولاية جاك شيراك كرئيس لفرنسا في منتصف أيار. وكان شيراك، الصديق الشخصي للزعيم المقتال، القوة المحركة خلف فكرة المحكمة الدولية حول جريمة إغتيال الحريري. وفي أي حال من الأحوال، يبدو أن الكلمة الأخيرة بهذا الموضوع لم تصدر بعد، وبأن إمكانية قيام مصر أو العربية السعودية برعاية عروض تسوية لتزع فتيل القنبلة الموقوتة، التي تهدد أجندة لبنان الداخلية، يجب أخذها بالحسبان.

وتبدو التلميحات الأولى بشأن توجه جديد لجعل مسألة الإشتراك الرسمي السوري ضعيفة وغير واضحة في جريمة القتل بينة في الديبلوماسية العربية المتبادلة. فقد تم تسديد الانتقاد القاسي واللاذع لعمل ديتليف ميليس، الخقق الدولي الأسبق في هذه القضية، وإستند بذلك الى أن النتائج التي تم التوصل إليها لا علاقة لها بالحقائق، وخاضعة لتحيز واضح مناهض لسوريا. كما أن التفاصيل الأولية المتسربة من التقرير المقبل للمحقق الدولي الحالي سيرج براميرتر، تشير الى دليل ناقص ومبتور فقط بخصوص تورط مسؤولين سورين كبار في الإغتيال، رغم أن دمشق لم تظهر نظيفة بالكامل.

وهناك إضافة مثيرة مقدّمة في إيضاحات سيمور هيرش، المراسل الأميركي المتخصص بالبحث عن الحقائق (في مقابلة مع الجزيرة في 1 نيسان 2007). إذ يقول هيرش بأن مصادر الإستخبارات الأميركية تعتقد بأن فاعلين لبنانيين وكذلك لاعبين شرق أوسطيين معادين لسوريا، قادوا عملية تضليل لفرنسا والولايات المتحدة عن طريق تقديمهم معلومات مزيفة بقصد توريط دمشق في جريمة القتل. ويضيف هيرش، بحسب مصادره الدولية، بأنه لم يرد إثبات، حتى الآن، يمكنه وضع اللوم بالإغتيال على سوريا. وبما أن جريمة قتل الحريري كانت مخططة ومنفذة بطريقة احترافية وبأسلوب مدروس، فقد لا يظهر مطلقاً من الذي قام بإعطاء أمر الإغتيال.

ولا يمكن للمرء أن يستثني الإحتمال أن تؤدي العواقب السياسية - القانونية لقضية إغتيال الحريري الى الإنتهاء بملاحظة ضعيفة أو حتى بتبرئة النظام البعني في دمشق على أساس الشك - وهو ما سيتسبب بحزن عميق للقوى البراغماتية في العالم العربي، وكذلك الى عدم سرور الغرب، بما في ذلك إسرائيل. وبالعبرة، فإن حكومة السنيورة، التي مضت بعيداً جداً في هذه المسألة، قد تكتشف، مع ذلك، بأنها فازت بانتصار يقابله خسائر رهيبية مع كل ما ينذر به هذا الأمر.

ولذلك يبدو بأن أمر نصر الله لرجاله بتوجيه معارضتهم للحكومة في قنوات شرعية، ليعمل بذلك على تقريب حصول التحول السياسي عن طريق الإنتخابات البرلمانية، مستند على أن فرضية حصول أزمة إئتلاف لبنانية تعتبر وشيكة - والتي يمكن أن تلعب لصالحه. ومن المنطقي أن تكون هذه السياسية قد طُبِحت بالإرتباط مع دمشق، التي من جانبها، لا تزال مستمرة بتملق ومداهنة الولايات المتحدة، في حين تعمل

على تجنب إدارة بوش بخصوص إستعدادها لإستئناف المفاوضات مع إسرائيل وتقديم المساعدة في نطاق محاولات منع العمليات الإرهابية التي تستهدف مصالح أميركية.

لبنان في الميزان

ملاحظات BICOM؛ 2007/4/16

بعد مضي ثمانية أشهر على تنفيذ الهدنة الدولية وقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701، لم يعد لبنان يحتل العناوين الرئيسية بسبب التطورات الأكثر إلحاحاً في إيران، العراق والأراضي الفلسطينية. إلا أن احتمال تجدد المحادثات بين إسرائيل وسوريا، والأزمة السياسية الداخلية الجارية والتلميحات بأ، حزب الله يعيد تسليح نفسه لصراع آخر مع إسرائيل، يتطلب الإنتباه والإهتمام. فماذا كان تأثير الحرب على لبنان؟ وكيف يمكن للتطورات أن تؤثر على أمن إسرائيل؟ وكيف يمكن لخداثات التقارب مع سوريا أن تتواصل؟

لقد أعقبت حرب لبنان الثانية، المواجهة بين إسرائيل وحزب الله، ثمانية أشهر من الهدوء وذلك منذ هدنة 14 آب وتنفيذ القرار الدولي رقم 1701. وعلى كل حال، هناك بعض المؤشرات على أن حزب الله قد يكون يتحضر لجولة أخرى من المواجهة مع إسرائيل، ربما هذا الصيف. ففي مقابلة أخيرة مع الغارديان، عرض الشيخ نعيم قاسم، نائب أمين عام حزب الله، الى أن المنظمة كانت تعيد تسليح نفسها. "نحن مستعدون لإحتمال حصول مغامرة أخرى أو لطلب من السياسة الأميركية يمكن أن يدفع جيش الدفاع الإسرائيلي في ذلك الإتجاه".

ورغم ذلك، وبحسب رئيس الوزراء يهود أولمرت، فإن قوات حفظ السلام الدولية والجيش اللبناني يمنعون أي إنتشار هادف لقوات حزب الله على طول الحدود مع إسرائيل، رغم المؤشرات بأن الجماعة كانت تعيد تسليح نفسها. "عندما يحاولون (حزب الله) الظهور الآن، فإنه يتم نزع سلاحهم وإعتقالهم من قِبل القوة الدولية والجيش اللبناني. وأنا لست واثقاً بأن لديهم رغبة بقتال إسرائيل مرة أخرى".

إن هذان التقييمان يشيران الى أن التوازن الحساس للشؤون اللبنانية هو في حالة أزمة منذ إغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري في شباط 2005. فأحد الخيارات هو أن لبنان الضعيف والمقسّم، تحت النفوذ السوري والإيراني، يظل ساحة حرب للصراع الإقليمي. هكذا كان الحال في صيف 2006، عندما سمح ضعف الدولة اللبنانية لحزب الله بتصعيد التوتر الى حالة حرب مع إسرائيل، وهذا ما كان يقصده الرئيس الأميركي جورج بوش عندما إتهم حزب الله "بالسعي لتقويض حكومة لبنان المنتخبة شرعياً"، في خطابه للأمم في وقت سابق من هذه السنة. هذه هي القضية، فالحكومة اللبنانية مشلولة للغاية بحيث أن ليس بإمكانها إستدعاء سفيرها في الولايات المتحدة، فريد عبود، الموالي لسوريا.

أما البديل بالنسبة للبنان فهو العودة إلى بناء الدولة وإلى التطور الإقتصادي التي إتسمت بها السنوات التي أعقبت إنتهاء الحرب الأهلية في العام 1990. و كان قد ظهر معسكران شهيران، بسبب الحشود التي ضمها هذان المعسكران، فوراً بعد إغتيال الحريري، لتعزيز هاتين الأجنحتين المختلفتين. فهل ستتصير الحملة الموالية لسوريا؟ أم سينتصر معسكر فؤاد السنيورة المؤيد للإصلاح؟

هناك ثلاث عوامل يمكن أن تساعد في دعم معسكر الإصلاح. الأول، أن يشير المجتمع الدولي الى الأهمية التي يوليها لنتيجة الأزمة اللبنانية. وتُظهر الولايات المتحدة أنها في طليعة هذا المجتمع مع التزايد البارز والهام في تعهداتها بتقديم المساعدات الخارجية للبنان. ففي الأسابيع الأخيرة، طُلب من الكونغرس الموافقة على ميزانية تبلغ 770 مليون دولار، ما يجعل لبنان ثالث أكبر متلقٍ للمساعدات الأميركية، هذا بالمقارنة مع مخصصات مساعدات إسمية بمحدود 35 مليون دولار سنوياً لبيروت قبل ثورة الأرز عام 2005. وبإمكان الدعم المالي للشركات اللبنانية والقطاع الخاص أن يلعب دوراً مفيداً هنا. فالتقنوات الرسمية يمكن أن تكون بطيئة، بيروقراطية، كما أنها قد تعاني، في بعض

الأحيان، من عدم الكفاءة والفساد. فالتمويل الخاص بإمكانه التصدي للتحديات الهامة بخصوص خلق الوظائف والإستمرار بالعمل على تحسين الوضع الإقتصادي. إلا أن على الدعم الدولي أن يقدم ما هو أكثر من المال إذا ما كان يُراد لبرنامج إصلاحات السنيورة أن يُنفذ. إن مساعدة لبنان بالخروج من الأزمة يتطلب أيضاً تناول المشهد الممتد للتطورات السياسية. فالمناقشات الأخيرة حول محادثات تجري في القنوات الخلفية بين المفاوضين السوريين والإسرائيليين، والزيارة غير المسبوقة لرجل الأعمال السوري- الأميركي، إبراهيم سليمان، الى إسرائيل، رفع من إمكانية عودة المحادثات المباشرة بين البلدين. وعلى كل حال، هناك ما لا يزال يلتزم الحذر. فالعودة الى المحادثات يمكن أن يخفف من الضغط على الرئيس السوري بشار الأسد بخصوص تنفيذ عملية إصلاح النظام، الضرورية والملحة، وإنهاء تدخله المستمر بالشؤون اللبنانية. وبينما يتم عرض السلام بطريقة مغيظة، بحسب ما يحتاج البعض، فإن السلام مع سوريا يمكنه الإنتظار لأجل حل أزمة لبنان الداخلية.

ثالثاً، إن المعسكر المؤيد للإصلاح بحاجة الى مساندة شريحة أوسع من المجتمع اللبناني. فبواسطة مواجهة الفساد المستشري، سيكون بالإمكان تحدي إ دعاء حزب الله بأنه، وحده، يمكنه إدارة حكومة نظيفة. إلا أن التحدي يعتبر أعمق حتى. فإذا كان لبنان سيعود الى نموذج المشاركة التي خطط له مؤسسوه، فإن على الشيعة والسنة أن يعملوا معاً مرة أخرى. وكان هناك شعور قوي بالنفوذ السوري في الجهود المبذولة لخلق إنقسامات إجتماعية بين اللبنانيين، وذلك بالتشديد على أهمية المذهب الشيعي على حساب الهوية الوطنية اللبنانية. لكن لبنان ليس العراق، الذي لم تعمل مجموعات الإثنية، حقيقة، معاً مطلقاً. فهناك تقليد طويل من تقاسم السلطة في لبنان يمكن العودة إليه. فاللبنانيون الشيعة، الذين حضروا مؤتمر 2005 في أوتيل البريستول، داعين سوريا للرحيل عن لبنان ومطالبين حزب الله بترع سلاحه، هم قيمة حيوية في النضال للبنان حديث.

أما الإختبار بالنسبة للبنان فسيكون الحكمة الدولية، المؤسسة لحاكمة المشتبه بهم الموالين لسوريا في عملية إغتيال رفيق الحريري. وكانت حكومة فؤاد السنيورة و 70 من أصل 128 نائباً في البرلمان اللبناني قد طلبوا بتأسيس المحكمة، إلا أن رئيس البرلمان نبيه بري يعيقهم في هذا مطلبهم هذا. وفي رد على ذلك، قام أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون بإرسال مبعوثه القانوني الدولي، نيكولاس ميشال، الى بيروت لبحث القضايا التي تؤخر تأسيس المحكمة. وقال ميشال بأنه سيصل يوم الثلاثاء وسيبقى الوقت الضروري لذلك. "إني ذاهب الى هناك لأعرض وساطتي في الخلاف بالنيابة عن الأمين العام، وترك الأفرقاء يفهمون بأنهم قد عبروا عن رغبتهم بتأسيس محكمة، وبأننا هناك لتحقيق ذلك مجددة في الوقت المناسب"، قال ميشال. إن لبنان في الميزان. فإذا ما كانت قوى 14 آذار، الموالية لفؤاد السنيورة، ستنتصر، فإن ذلك سيتطلب جهداً مركزاً. إن لبنان بحاجة الى دعم سياسي ومالي إذا ما كان عليه مقاومة نفوذ سوريا وإيران. فالبديل بالنسبة لإسرائيل والمجتمع الدولي، غير مقبول.

يوروبول: الـ FBI الأوروبية المحتملة

بقلم بروكس تيغتر (بروكسل)؛ ISN سكيوريتي واتش؛ 2007/4/16

في حين يقوم الإتحاد الأوروبي بمناقشة تعزيز إمتداد اليوروبول لمحاربة الإرهاب وإتخاذ إجراءات صارمة بخصوص الجريمة المنظمة، يعبر الخبراء عن هواجسهم حول إنتهاكات الحريات المدنية والتعقيدات الأمنية بخصوص تقاسم المعلومات. إن هدف الإتحاد الأوروبي تعزيز مكتب الشرطة الأوروبية، أو ما هو معروف بالـ "يوروبول"، يمكن أن يساعد بإحفاظة على الدور التنسيقي الأكثر سلبية للوكالة بما يتعلق بدول الكتلة الـ 27. إلا أن بإمكانه، أيضاً، أن يوسع القوى المتخصصة بالتحري عن الحقائق، وخلق وضع قانوني جديد يمكن أن يحوله في النهاية الى دائرة أوروبية معادلة لدائرة التحقيق الفيدرالية الأميركية القوية.

وفي حين أنّ معظم المراهنين على فرض القانون الوطني يدعمون التحول المقبل لليوروبول، فإنّ خبراء الحريات المدنية، أعضاء البرلمان الأوروبي، والساهاون على حماية المعلومات الخاصة بالإتحاد الأوروبي، قلقون بشأن الأنواع الجديدة للمعلومات الشخصية التي سيجمعها اليوروبول- وما إذا كان سيتم تسليمه المسؤولية عندما يتشارك بها مع وكالات أخرى تابعة للإتحاد الأوروبي، مسؤولون وطنيون أو دول أخرى خارج الإتحاد الأوروبي.

فإحدى هواجسهم الرئيسية هي أنّ اليوروبول الحر الجديد سيكون عليه جمع معلومات من مؤسسات خاصة كالمصارف، تجار المفرّق (التجزئة)، والشركات الأمنية الخاصة. إنّ هذا الاحتمال "يستدعي تفكيراً كبيراً، بما أنّ معلومات كهذه قد لا يتم الحصول عليها بوسائل آمنة وموثوق بها"، يقول MEP الإسباني أوغسطين دياز دوميرا في مسودة جديدة لتقرير لجنة الحريات المدنية التابعة للبرلمان الأوروبي. "يجب إستحداث إجراءات وقائية إضافية، بما في ذلك مراجعة قضائية".

وبهذا الصدد، هناك عرض للجنة الأوروبية، والمكشوف عنها في كانون الأول، لجهة تحويل منظمة يوروبول المتعددة الجنسيات، التي يبلغ عمرها 12 عاماً، الى وكالة أوروبية أصيلة وحقيقية، تكون رواتبها وموظفيها من مصادرها الخاصة بها. فهذا الاقتراح سيعزز اليوروبول بثلاث طرق رئيسية، وذلك بواسطة:

- توسيع صلاحيته الحالية، بما يتخطى التحقيق بالجريمة المنظمة، ليشمل أشكالاً أخرى لما يسمى بالجريمة الخطيرة، كتهريب الجنس وصور الأطفال الإباحية، قرب الأسلحة، الأنشطة الإرهابية وغسيل الأموال.
- جعله قادراً على تلقي المعلومات والاستخبارات من جهات خاصة.
- تفويض اليوروبول للمشاركة في تحقيقات مع مسؤولين وطنيين مستقلين أو في فرق تحقيق مشتركة.

كما قد يتطلب الاقتراح من اليوروبول، أيضاً، جعل أجهزته الخاصة بمعالجة المعلومات، وبالتحديد جهاز معلومات اليوروبول، قابلاً للتشغيل بشكل متبادل مع تلك التي للدول الأعضاء الـ 27 ومع هيئات في الإتحاد الأوروبي مشتركة في التحقيق أو العمل القضائي. أما الأمثلة على ذلك، فهي OLAF، العين الساهرة المناهضة للفساد التابعة للإتحاد (الأوروبي)، أو Eurojust، وكالة الإتحاد الأوروبي التي تعمل على تنسيق الأنشطة القضائية الوطنية.

"سوف يخلق هذا الأمر الظروف التقنية لتبادل هادئ للمعلومات مزوداً بأطر عمل قانونية تسمح بالقيام بتبادل كهذا من دون أن يشكل ذلك رأياً معادياً لمبادئ الحماية الأساسية للمعلومات"، تشير اللجنة الأوروبية، بلطف، إلى عرضها في المذكرة التفسيرية.

هواجس الحرية المدنية

ويناقد البعض الحاجة الى مقارنة أوروبية منظمة لمحاربة الإرهاب أو غسيل الأموال. فعدد التحقيقات الإرهابية المدعومة من قبل اليوروبول في السنة الماضية، على سبيل المثال، قفزت بمعدل 50%، فارتفعت من 40% في العام 2005 الى 60% في العام 2006. إلا أنّ مناصري الحريات المدنية قلقون، خصوصاً، بشأن مفاهيم الخصوصية لجانبين من جوانب الاقتراح: السماح لليوروبول بتوسيع نطاق ومصادر المعلومات الاستخباراتية، التي بإمكانها صيدها والحفاظة عليها، وفكرة ربط قواعد بيانات (الحواسيب) تنفيذ القانون الوطني داخل ما سيعمل بشكل فعال كقواعد بيانات أوروبية متفوقة- ومشاركة بين الدول الأوروبية- للمعلومات.

ويحتج اليوروبول ومسؤولون في قطاعات عامة أخرى بأن هذا الشرط ضروري إذا ما كانت أوروبا ستتعامل مع شبكات الجريمة المنتشرة اليوم. "نحن بحاجة إلى صلاحية أكبر من تلك التي للجريمة المنظمة فقط. فنحن نشاهد، أكثر فأكثر، شبكات للمجرمين. علينا أن نكافح قطاع الطرق، توزيع صور الأطفال الإباحية وحركة القتل التسلسليين. إن الطريقة الوحيدة لمواجهة هذه التهديدات هي بخلق شبكات من سلطات تنفيذ القانون ليكون ذلك بمثابة قوة موازنة"، قال ماكس- بيتر راتزل، مدير اليوروبول، في جلسة إستماع 10 نيسان للجنة الحريات العامة. "نحن بحاجة للانتقال من أسس الحاجة للمعرفة إلى أسس الحاجة للمشاركة (بين سلطات تنفيذ القانون في أوروبا)", قال راتزل.

أما الآخرون، فليسوا واثقين جداً من ذلك.

فالعين الساهرة على خصوصية معلومات الإتحاد الأوروبي في بروكسل، أو ما يُعرف بـ "مسؤول حماية المعلومات الأوروبية"، يقول بأن الحاجة إلى جعل نظام اليوروبول المعلوماتي قابلاً للتشغيل بشكل متبادل مع أخرى وطنية تتجاوز، بمراحل، التحدي التقني لربط الأنظمة معاً. وتشير EDPS في رأيها في 10 نيسان حول إقتراح اللجنة بأنه ما إن تصبح قابلة للتشغيل بشكل متبادل، " فسيكون هناك ضغط لإستخدام هذه الإمكانيات فعلياً. وهذا سيشكل مخاطر محددة متصلة بمبدأ هدف الحد(من الإستخدام)" بما أن المعلومات يمكن إستخدامها، بسهولة، لأغراض مختلفة عن تلك التي جُمعت لأجلها.

ويحتج مناصرو الحريات المدنية بأن تعقيدات كهذه تدعو كلها للقلق أكثر من وجهة نظر القوانين الوطنية المتباينة والمختلفة تماماً عن بعضها، والتي تغطي عملية جمع المعلومات الشخصية بواسطة كينونات تجارية وبحقوق إقتحام حرية الفرد إلى ملفات الشرطة والقضاء ونقل المعلومات الإستخباراتية إلى بلدان ثالثة.

سمعة فيها نظر

رغم التعبير عن الدعم لعرض اللجنة عموماً، فقد قال ويلي بروغيمان، البروفسور في مركز بينيلوكس الجامعي في بروكسل ونائب مدير سابق لليوروبول، في جلسة الإستماع: "إني آسف لأن الإتحاد الأوروبي ليس لديه رؤية عالمية بشأن الأمن"، بخصوص الطريقة التي يجب أن تكون معلومات الشرطة متقاسمة ومستخدمة فيها. كما قال بأن الدول الأعضاء بالإتحاد الأوروبي لا تزال تقوم "بالتسوق الإستخباري. فأحياناً يستخدمون اليوروبول، وأحياناً الإنترنت (المساوية لليوروبول عالمياً)، وأحياناً أخرى شبكاتهم ومعلوماتهم الوطنية والإقليمية". وكان بول دو هيرت، وهو خبير بالقانون وعلم الجريمة في جامعة بروكسل، قد أشار إلى مشكلة أخرى: إفتقار اليوروبول "لعملية كافية" وصحيحة لتقييم ما إذا كانت قوانين الخصوصية/ السرية والإجراءات القضائية لبلدان ثالثة تُعتبر كافية لتبرير تقاسم المعلومات معها. فعلى سبيل المثال، تطبق اللجنة الأوروبية إجراءات كافية عندما تتعامل مع بلدان ثالثة. وأشار دو هيرت إلى أن هناك دول أعضاء في الإتحاد الأوروبي لا تريد أن يحصل اليوروبول على قوة كبيرة جداً، رغم بنود الإقتراح. "إذا ما كانت الدول الأعضاء تتحامل كثيراً على اليوروبول (بالنسبة لتشيدها على ما يمكن أن يفعله بالمعلومات)، لكن ليس على نفسها، فإنكم قد تشاهدون عندها اليوروبول يقوم، وببساطة، بتسليم طلبات من بلدان ثالثة لمعلومات تتعلق بتحقيقات إلى هذه البلدان في الإتحاد الأوروبي، التي تسمح لها قوانينها (الأقل قيوداً) بتلبية هذه المطالب. وهذا يمكن أن يؤدي سمعة الإتحاد الأوروبي ككل بخصوص حماية المعلومات". ويعترف مسؤولو اليوروبول بأن لديهم "مشكلة كفاية".

وقال ديتريش نيومان، من وحدة الشؤون القانونية لليوروبول، في جلسة الاستماع، بأن المؤسسة القانونية للمنظمة "تقصر بالفعل قليلاً" عن المعيار الكافي. "هذه ثغرة قانونية"، قال نيومان، لكنه أضاف بأن بند الكفاية "ليس واضحاً جداً في هيئات ووسائل قانونية أخرى للإتحاد الأوروبي أيضاً".

وبالدعوة لأن تكون "عملية الكفاية" للجنة قابلة للتشغيل بشكل متبادل داخل اليوروبول، فإن دو هيرت يمضي أكثر في حديثه، مقترحاً بأنه "قد تكون فكرة جيدة، حتى، ترك اليوروبول يتولى ويقيم الطلبات بخصوص نقل المعلومات لبلدان ثالثة بالنيابة عن كل الدول الأعضاء (في الإتحاد الأوروبي)".

أما المخاطرة المحتملة الأخرى بالنسبة للخصوصية الشخصية، فهي إستيعاب اليوروبول المقبل للمعلومات الإستخبارية من كينونات خاصة. وفي قاعدة بيانات اليوروبول المتوسعة بشدة فإنه "ليس هناك من طريقة لفصل المعلومات المجموعة لأغراض مكافحة الإرهاب عن المعلومات التي سيوفرها مواطنون لشركات خاصة لأسباب أخرى. وأنا أكرر: ليس من طريقة للقيام بذلك. علينا الإنكباب على قضية قواعد البيانات المنشأة لهدف واحد، لكن يتم الإستفادة منها لهدف آخر"، قالت جوليت لودج، التي تعمل في جامعة جين مونيت ليدز. "إني أرى مشكلة أخرى أيضاً بمصطلحات متشعبة. فنحن بحاجة الى مفردات إستخبارية عادية مشتركة، يمكن لكل فرد أن يفهمها بنفس الطريقة"، قالت لودج. "خذوا مثلاً البيولوجيا الإحصائية. فالحكومة الأميركية تأخذ بعين الإعتبار بأن تتضمن هذه معلومات عن السلوك، وهذا يفتح الباب أمام كشف وإبداء السيرة الذاتية للعيان والعامية. فهل نحن نريد ذلك هنا في أوروبا؟ يجب أن يكون هناك قوانين للإتحاد الأوروبي حاكمة بهذا الخصوص. إني أرى حاجة ملحة لشيفرة عالمية للإتحاد الأوروبي للدخول الى قواعد بيانات إستخبارية في شبكات المعلوماتية".

